



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"... خاصة بالأعضاء.

العدد الخامس عشر السنة الثامنة والعشرون آب (النصف الأول) ١٩٩٢

## رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

### امريكا... الوسيط المنحاز

جعلته يتساهل مع رابين انطلاقاً من شعوره بأن الموقف العربي، بشكل عام، والفلسطيني، بشكل خاص، في وضع وظروف لا تسمح لهم برفض ما تعرضه الادارة الامريكية من حلول.

وقد يحاول الرئيس بوش تفسير موقفه ودوافعه للمعنيين من الرؤساء والقادة العرب، لاقتناعهم بالاستمرار في منحهم الثقة له، وبأنه يتصرف ليضمن إعادة انتخابه لولاية ثانية، يكون فيها أكثر تحملاً في اتخاذ القرارات الجذرية لصالح مسيرة السلام الشامل والعدل والدائم في منطقة الشرق الأوسط على حد تعبيراته في مؤتمر مدريد.

وحيث ان العلاقة بين الادارة الامريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية في حالة جمود، فان ما ابلغه المعنيون في الادارة الامريكية للوفد الفلسطيني المفاوض، هو عدم التسرع في اتخاذ مواقف قبل استيضاح الأمور.

لقد رافقت وتبعت رحلة رابين الى امريكا، مجموعة من المظاهر الملفتة للنظر، يمكن اجمالها فيما يلي -

١- كان الاستقبال الذي حظي به رابين في مقر اقامة بوش في ولاية (مين)، وانتقاله الى واشنطن بظائرة الرئيس الخاصة، وطريقة التعامل والمجاملة، الى حد

■ يعبر بيان المجلس الثوري الصادر في ١٠/٨/١٩٩٢، والمنشور في هذا العدد من نشرة فتح، عن الموقف الحركي الشامل في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة من تاريخ ومسيرة ثورتنا وحركتنا. وقد تناول بيان المجلس الثوري تفاصيل الواقع الراهن وسبل المواجهة بشكل شامل. ولذلك فان (رأينا) لهذا العدد سيركز على قضية محددة نتجت عن زيارة رابين الاخيرة الى الولايات المتحدة، وهي اعلان الرئيس بوش استعداداته لمصح ضمانات القروض بقيمة عشرة مليارات دولار، دون ان يتطرق الى السبب الذي كان يحجم عن منحها لحكومة شامير. وهو اشتراط توقف وتجميد عمليات الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

ففي الوقت الذي كان فيه رابين يُستقبل من الرئيس بوش بحفاوة غامرة، كانت عمليات الاستيطان تتصاعد بوتائر متسارعة. شملت استيلاء المستوطنين الصهاينة على عشرة بيوت في الحي الاسلامي في القدس القديمة. وعلى الرغم من الموقف الامريكي المعلن حول الاستيطان، واعتباره عقبة في طريق السلام، الا ان حاجة ادارة بوش لمصادقية خادعة تظهر عملية السلام، وكأنها على مايرام،



## النهوض الذاتي للحركة مستلزمات السلوكية

### - الحلقة الثالثة -

■ تتمتع مسألة المسلكية الثورية والنضالية في العمل الثوري والوطني بشكل عام بأهمية واهتمام، لما لهذه المسألة من تأثيرات سواء في دلالاتها على التركيب النفسي والمعنوي للمناضل وعمق حوافزه النضالية، أو في أثرها ودلالاتها أيضا على منهج العلاقات والتعامل الداخلي أو في أثرها على التفاعل مع الجماهير، وكسب تأييد الجماهير. لذلك جاءت ادبيات حركتنا من البداية لتؤكد على ضرورات المسلكية الثورية المنطلقة من قناعاتنا ومن أصالة مفاهيمنا الشعبية وتكوين شعبنا وقيمه وخبراته التاريخية.

وقد أصبحت في نظامنا المسلكية الثورية (حسن السمعة) شرطا من شروط العضوية، أي يفترض وفقا للنظام الأساسي أن العضو يفقد عضويته إذا فقد خاصية حسن السمعة، ويكفي أن يشهد عدد من الأعضاء خارج ظروف الخلافات والصراعات بسوء السمعة لعضو من الأعضاء حتى يفقد ركننا أساسيا من مقومات عضويته في الحركة ألا وهو أحد شروط العضوية المتعلقة بحسن السمعة.

ان من أهم العوامل لكسب تأييد الجماهير هو المسلكية الثورية، وبالمقابل فإن من أهم العوامل لفقدان هذا التأييد هو عدم مراعاة أصول المسلكية

الثورية وعدم التقيد بمبادئها. والحركة التي تفقد قدرتها على ضبط مسلكية أعضائها لا تفقد فقط تأييد الجماهير، وإنما إضافة إلى انقراض الجماهير فإن هذه الحركة تفقد روحيتها النضالية وتفقد التزامها بقيمها المستمدة من قيم الشعب، أي أنها في الحقيقة تفقد ذاتها، وتكون قد فقدت عناصر العدالة والمحاسبة والتربية، وهي عناصر أساسية، ولا يمكن فقدانها ويبقى النضال نضالا أو تبقى الثورة ثورة.

ومما لا شك فيه أنه من ضمن ما تسبب لحركتنا من ظواهر خاطئة أو من سلبيات، أو من تراكمات مرضية فقد تسببت ظاهرة من عدم الالتزام بقواعد المسلكية الثورية التي بدأننا بالالتزام الشديد بها، وبالتقيد الحازم بمقتضياتها.

لقد أصبحت ظاهرة عدم الالتزام بالمسلكية الثورية ظاهرة بارزة في بعض الأقاليم، وفي المركز، وفي أجزاء كثيرة من الحركة، وأدى انعدام المحاسبة حيال ذلك إلى نوع من التجرؤ على الخطأ والمجاهرة به، وعدم التردد في الإقبال عليه.

وأكثر من ذلك فإن مخالفة أصول المسلكية الثورية لها في كثير من الأحيان حاجاتها المالية التي تفوق قدرات المناضلين ومخصصاتهم. ومن البديهي أن لهذا

الأمر أبعاده الأخرى ودلالاته المختلفة.

وقد أدى كل ذلك إلى ظواهر من التدمير سواء على صعيد التفاعل الداخلي، أو على صعيد الجماهير. كما أدى إلى وجود الذرائع والأسباب التي يمكن أن يتعلل بها الخصوم أو المنافسون، أي أنه أدى إلى الأضرار الكبير بالحركة ومسيرتها.

وإذا كانت الحركة أمام استحقاق النهوض الذاتي وأمام استحقاق التطور فإن عامل المسلكية الثورية هو من أهم مستلزمات هذا الاستحقاق.

والنهوض الذاتي على صعيد المسلكية الثورية يقتضي عدة أمور يجب القيام بها فورا.

ولعل الأمر الأول هو قطع مصادر الصرف على مخالفات قواعد المسلكية الثورية. لأن هذا القطع سيؤدي إلى اختصار جزء كبير من تلك المخالفات التي تعتمد في ارتكابها على توفر إمكانيات مالية ما.

أما الأمر الثاني فهو تجديد تحديد معايير المسلكية الثورية للالتزام بها على المستوى الحركي الكامل.

والأمر الثالث هو إصدار التوجيهات الحركية وحملة التوعية حول التوجهات الملحة.

والأمر الرابع هو المحاسبة الحازمة والدقيقة والتي تبدأ في المركز لتنتقل إلى الأقاليم. أن النموذج القيادي الجيد هو النموذج الذي يترك الأثر الفعال في مثل هذا التوجه. وبالمقابل فإن النموذج القيادي السيء هو نموذج مدمر بكل ما تعنيه الكلمة.

وفي موازاة ذلك لابد من أن تأخذ الآلية التنظيمية للحركة، وعلى كل مستوياتها بعين الاهتمام والاعتبار الكبير عوامل التثقيف والتربية الحركية للأعضاء. فالتثقيف والتربية هما الأساس لبناء وتشكيل القناعات الذاتية، والحوافز الذاتية لدى الأعضاء للالتزام بقواعد المسلكية الثورية. وبالتالي لتقديم النموذج النضالي والثوري.

ان كل حركة من الحركات أو تنظيم من التنظيمات يكون معرضا في ظروف الاسترخاء، وفي ظروف استلام أي قدر من السلطة إلى ظهور طبقة أو فئة يسيطر عليها الهوى والميل إلى الدعة والمتعة والحصول على

الامتيازات. وعادة تصبح هذه الفئة فئة طفيلية مرتفعة التكاليف وتحمل أعباءها للمجموع تحت عنوان من العناوين. ومن الضروري في الحركات الثورية مكافحة بروز مثل هذه الفئة باستمرار، لأن أي تراخ سيؤدي إلى وجودها كآمر واقع وستصبح قادرة على أن يندرج في أعدادها عدد لا بأس به من الأعضاء الذين كان من الممكن أن يحافظوا على نقائهم الثوري.

ويمكن لهذه الفئة أن تجد إحدى المقومات لوجودها. ومن هذه المقومات، الامكانيات المالية أو الحاجة لبعض الكفاءات والخبرات. وبالنسبة للأولى فإن المصدر غير المشروع غالبا يكون هو الأساس، أما الثانية فإن التراخي القيادي أمام بعض الحاجات العملية غالبا ما يكون هو الأساس.

وهنا فإن الحسابات الدقيقة تصل إلى نتيجة، أن المردودات العملية الجزئية أو الآنية لا توازي التدمير العام الذي يمكن أن يصل إليه هذا المدخل أو التراخي.

ان مكافحة هذه الفئة في الثورات يجب أن يتم بالأصلاح والمحاسبة وخلق شروط السلوك الصحيح.

ما من شك أن هناك أمورا شخصية خاصة لا يمكن التدخل فيها، ولكن كل أمر حتى ولو كان شخصيا يؤثر على مصلحة الحركة، ووضعيته لا يعود خاصا لصاحبه أو ملكا له.

وفقا لكل ذلك يجب السعي من أجل النهوض الذاتي إلى الإجراءات الناجعة في مجال المسلكية الثورية. لأن المسلكية الثورية أحد الجسور القوية بين الحركة والشعب، بينما مخالفة قواعد المسلكية الثورية هي إحدى الجسور المدمرة للعلاقة مع الشعب ومع الجماهير ومع الذات.

وبشكل خاص فإن هذه المرحلة تتسم بمحاولات عمل الشروع في صفوف الشعب الفلسطيني، ومحاولات عزل حركتنا بشكل خاص، وإيجاد تيارات تنمو ضمن ظواهر التصارع من أجل خلق الصراع الفلسطيني لأضعاف موازين القوى لشعبنا وقضيتنا، وهذه المرحلة بالذات تقتضي منا استرداد مسلكيتنا الثورية النضالية النابعة من قيمنا، ومن أصالة شعبنا ومعتقداته وخبراته ■



## بيان المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الدورة الثامنة

■ عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) دورة اجتماعاته العادية الثامنة يومي ٨ و ٩ آب/ أغسطس عام ١٩٩٢. وبعد الوقوف دقيقة صمت اكراما للشهداء وقراءة الفاتحة على ارواحهم الطاهرة، أقر المجلس تسمية الدورة باسم (دورة الشهيد عاطف بيسو وشهداء الأرض المحتلة).

وابن المجلس الشهيد البطل عاطف، وحيا دوره النضالي الجسور وصلابته في مواجهة الاعداء الصهاينة وايمانه المطلق بحتمية النصر واستعداده الدائم للتضحية. وتوقف المجلس باجلال واكبار امام بطولة شهدائنا في أرضنا المحتلة في مواجهة العدو الصهيوني ليرتوي الدرب على طريق القدس الشريف. وأقر المجلس جدول اعماله الذي تركز في نقطتين اثنتين:

الاولى: الوضع السياسي الراهن على ضوء التغييرات والتطورات المحلية والعربية والدولية.  
والثانية: الوضع الحركي الداخلي ومتطلبات البنية اللازمة للتصدي والانجاز.

وقد استمع المجلس الثوري الى تقارير مفصلة حول الاوضاع السياسية وتطوراتها على المستويات الفلسطينية والدولية، حول الانتفاضة وسبل دعمها وتطويرها، ومسيرة التسوية والتغييرات المتوقعة على ضوء انتخابات الكنيست الاسرائيلي، قدمها الأخ أبو عمار والاخوة اعضاء اللجنة المركزية باستعراض شامل. وقام الاخوة اعضاء المجلس الثوري باستعراض تقارير اللجنة المركزية، والاوضاع الدولية، وانعكاساتها على قضية شعبنا الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة والدقيقة في ظل مشروع النظام العالمي الجديد. كما تم استعراض الوضع العربي بكل ما يعانيه من نتائج ذات اثر سلبي على قضيتنا بعد حرب الخليج. وكيفية العمل لاعادة الحياة لروح الحد الممكن والمقبول للتضامن العربي الذي يتجاوز المصلحة والمشاغل الخاصة لصالح الامة العربية والاسلامية.

وقد تركز الحديث حول الوضع الفلسطيني والمقاومة الصلبة داخل الأرض المحتلة التي تركز مع الانتفاضة

جنباً الى جنب، هوية الشعب الفلسطيني المستقل فوق التراب الوطني الفلسطيني، ويعمدها بالدم الزكي الطهور، ليحطم الوهم الصهيوني بإمكانية تهويد أرضنا المقدسة. وحيا المجلس الدور الجبار الذي لعبته جماهير الانتفاضة المباركة والمقاومة الجبارة الى جانب عوامل اخرى في اسقاط حكومة شامير وتحطيم وهم "اسرائيل الكبرى" والى فرض وقائع ملموسة لصالح تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة لشعبنا بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على تراب فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، طبقاً للشرعية الدولية.

وقد درس المجلس اوضاع شعبنا الصامد المجاهد داخل الأرض المحتلة وما يواجهه ويعانيه من قمع وارهاب ومؤامرات تستهدف تحطيم مقومات صموده البطولي أمام جرائم الحصار والتجويع والترويع والابعد وسياسة القبضة الحديدية التي تمارسها حكومة رابين الجديدة.

وتوقف المجلس بأسف وهو يتابع تفاصيل الاحداث الاليمية التي وقعت في قطاع غزة الباسل المناضل، والتي حاول رابين بأسافينه المسمومة أن يوقع بين حركتنا العملاقة وحركة حماس. ولكن الدور النضالي الطليعي لحركتنا في تفجير الثورة وفي الانطلاقة وحرب التحرير الشعبية وفي الانتفاضة المباركة، وفي صيانة منظمة التحرير الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل وتكريس الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني، جعلت الدرع الجماهيري يحول دون رابين وأهدافه الخطيرة، وجعل حركتنا تكرر موقعها القيادي الريادي والمبدئي برفض الانجرار لمؤامرات العدو وتأكيد موقفها الحازم المتمسك بالديمقراطية والتعددية السياسية والحواد الديمقراطي طريقاً لحل الخلافات بين أبناء شعبنا وقواه المناضلة، وقد عبر المجلس عن أمله بأن تكون استجابة الاخوة في قيادة حركة حماس لنداء العقل والضمير والايمان، الذي نادى به حركتنا، ولتشبيث الاتفاق الذي تم في عمان بمبادرة كريمة وجهود صادقة من المرشد العام للاخوان المسلمين الاستاذ حامد أبو النصر، والذي باركه مؤخرًا في عمان ملتقى القوى والحزاب والفصائل

المتحدة عن موقفها وتقدير ضمانات القروض "لإسرائيل" سوف يهدد مسيرة السلام.

٥- العمل على تجاوز الظروف القسرية والشروط المجحفة التي صاحبت اجواء انعقاد مؤتمر مدريد، والعمل على تصحيح التمثيل الفلسطيني بما يتلاءم مع قرارات المجلسين الوطني والمركزي، بحيث يكون شاملاً لفلسطيني الخارج والداخل بما فيه القدس في كلا مساري التفاوض الثنائي والمتعدد، والعمل على اعادة الحوار الفلسطيني - الأمريكي، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٦- العمل على مشاركة الاسم المتحدة، وأوروبا واليابان والصين بشكل أكثر فعالية الى جانب واعبي المؤتمر، بما يؤكد ويضمن الالتزام الكامل بالقرارات الاممية التي هي الاساس القانوني لعملية التسوية، ولتحقيق المزيد من الدعم للموقف الفلسطيني المستند على أسس الحق والعدالة والشرعية الدولية.

٧- توظيف طاقات حركتنا مع خطة منظمة التحرير الفلسطينية في اطار حملة اعلامية وسياسية وديبلوماسية على كافة الاصعدة والمجالات الدولية، لتوضيح مطالبنا الوطنية العادلة والاستفادة من المواقف المعلنة مسبقاً من الدول الاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز والاصدقاء في العالم من قضيتنا.

٨- يؤكد المجلس دعمه للنضال العادل لشعب جنوب افريقيا وقواه المناضلة، ويدعو المجلس المحاولات العنصرية الرامية الى اشغال الفتنة بين الجماهير الصديقة في جنوب افريقيا.

ثانياً: على الصعيد العربي:

١- التمسك بهدف السلام العادل والشامل وتنفيذ قراراي مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ والقرار ٤٢٥ بكامل عناصرها على جميع الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية والاردنية، والانسحاب من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

٢- استمرار وتكثيف التنسيق الكامل وعلى اعلى المستويات بين الاطراف العربية المشاركة في المسيرة السلمية، وخاصة في الظروف التي تمر بها قضية أمتنا العربية في منعطف مصيري يترقب على نتاجه مستقبلها وأمنها القومي، مما يتطلب اعادة التضامن العربي ورأب الصدع الذي تركته أزمة الخليج بما يخدم مصلحة القضية القومية المشتركة لأمتنا العربية والاسلامية.

٣- بذل الجهود لعقد قمة عربية لمواجهة الخطر الداهم الذي يهدد مصير ووجود الامة العربية وحريتها واستقلالها وأمنها وثروتاتها ومستقبل وجودها في ظل التطورات العالمية المتسارعة.

والفعاليات الاردنية والفلسطينية، الذي دعا اليه المراقب العام الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة.

ان جبهتنا العريضة التي ارتضيها جميعاً في الثورة الفلسطينية، شعباً وفصائل وقوى سياسية هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والوطن المعنوي له والحارس الامين لاهدافه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي تحديده لسبل التحرك والعمل على حل الازمة وفي المجالات المختلفة أكد المجلس على ما يلي:

أولاً: على الصعيد الدولي ومسيرة التسوية السلمية:

١- التمسك الحازم بالشرعية الدولية المتمثلة بالقانون الدولي واحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ومبادرة الرئيس بوش كمرجع اساسي لمسيرة التسوية لكونها تعني الانسحاب الكامل من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتضمن الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، طبقاً للشرعية الدولية بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وصولاً الى الكونغرس الدولية الفلسطينية - الاردنية، طبقاً للخيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

٢- التمسك بأن الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات والصلاحيات، وان ترتيبات المرحلة الانتقالية للسلطة الفلسطينية هي محطة توقف قصيرة المدى على طريق الهدف النهائي، ويمارس فيها شعبنا حقه في اجراء انتخابات سياسية تشريعية حرة. ونقل السلطة تحت الحماية والاشراف الدوليين، الذي يشمل السيادة المطلقة للشعب الفلسطيني على ارضه وجميع مصادره الطبيعية، وهي خطوة على طريق الحل الدائم بعيداً عن سيطرة الجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين.

٣- التمسك بقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ومعاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ وقرارات الامم المتحدة التي تعتبر المستوطنات انتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الدولي. ولقد أكدت رسالة التظلمات الامريكية للوفد الفلسطيني المفاوضات على أن (الولايات المتحدة عارضت وتواصل معارضة النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والذي يبقى عقبة على طريق السلام). ان التزام الولايات المتحدة بتعهداتها بحملها مسؤولية العمل على الوقف الفوري للاستيطان وازالة المستوطنات القائمة كونها تشكل عقبة في طريق السلام الشامل والدائم، ان المجلس الثوري يرفض تصنيف المستوطنات الى (سياسية) و(امنية).

٤- يرى المجلس الثوري ان تراجع الولايات



٤- دعم التوجه العربي لتحويل الشرق الاوسط الى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، والزام دولة الكيان الصهيوني بذلك دوليا بوضع منشآتها النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية.

٥- الاعتزاز بالعلاقات الخاصة المميزة التي تربط بين شعبنا الفلسطيني والشعب الاردني الشقيق، والتأكيد على تمسك المجلس الكامل بالقرارات التي صدرت عن المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة حول العلاقة المستقبلية، على أساس كنفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وبالاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

٦- يؤكد المجلس الشوري رفضه القاطع لسياسة الغطرسة والتجويع والتهديد ضد شعب العراق الشقيق ويطالب برفع الحصار عنه ويعلن المجلس وقوفه بقوة وحزم الى جانب العراق الشقيق في تصديه لمحاولات المس بوحدة قرايه الوطني. كما يرفض المجلس الشوري السياسة العدوانية التي تمارس ضد الجماهير العربية الليبية وشعبها الشقيق المناضل، ويرفض الحصار الظالم المفروض على ليبيا وشعبها الصامد.

٧- يحيي المجلس موقف الدول المغربية وما تقدمه من دعم اخوي لشعبنا الفلسطيني ولقضيته في المجالات المختلفة السياسية والدبلوماسية والمعنوية، ويتوجه المجلس بتحية خاصة للرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وللحكومة التونسية وللشعب التونسي الاصيل، عرفانا لما تقدمه تونس رئيسا وحكومة وشعبا من دعم ورعاية لحركتنا وثورتنا ومؤسسات منظمنا ودولتنا، وما لهذه الرعاية الاخوية من تجسيد لمسيرة نضالنا على طريق اقامة دولتنا على الأرض الفلسطينية المحررة وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثا: على الصعيد الفلسطيني:

١- التمسك الحازم بقواعد الوحدة الوطنية وبالمسيرة الديمقراطية التي تعززت عبر النضال المشترك ضد العدو الصهيوني من كل فصائل وقوى وفعاليات شعبنا الفلسطيني منذ الانطلاقة وعبر مراحل الثورة الشعبية الفلسطينية وحتى انتفاضتنا المباركة الجبارة ومقاومتنا العنيدة وجهادنا الصادق الأمين. ويرفض المجلس الشوري بحزم ويدين بشكل قاطع كل محاولات اللجوء الى الاساليب غير الديمقراطية واستخدام العنف لمحاولة تغيير الحقائق الوطنية. قال تعالى:

(وَلَا تَتَزَعَوْا نَفْسُكُمُوهَا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

٢- يتوجه المجلس بالتحية والاكبار لشعبنا الصامد

المكافح داخل الأرض المحتلة وللانتفاضة الجبارة التي تشكل في هذه المرحلة الصخرة الصلبة التي تتحطم عليها كل محاولات القفز عن الرقم الفلسطيني الصعب. ويؤكد المجلس أن الانتفاضة ستتصاعد وستستمر حتى يرتفع العلم الفلسطيني على أسوار ومآذن وكنائس القدس.

(إِنَّهُمْ بِرُؤُونِهِ عِيدٌ وَرَرْتُهُ قَرِيبٌ) صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

كما يتوجه المجلس بتحية خاصة الى شعبنا الفلسطيني في لبنان على صموده وتضحياته ووفائه.

٣- ان الكفاح الشوري المسلح والمقاومة الصلبة والجهاد الصادق استراتيجي وليس تكتيكي وان حركتنا التي فجرت الثورة في الفاتح من يناير ١٩٦٥ تدرك أنها لن تصل الى الحقوق الوطنية لشعبنا الا باستمرار الجهاد والمقاومة والنضال. ان مقاومتنا وجهادنا الصادق الأمين، يسير جنباً الى جنب مع نضالنا في معركة التفاوض، حتى يتحقق دحر الاحتلال والحربة والاستقلال الوطني.

٤- التحرك السريع لتنشيط العمل السياسي والجماهيري في كافة المناطق، التي يتواجد فيها شعبنا خارج الأرض المحتلة، والعمل على توظيف طاقات جالياتنا الفلسطينية لدعم ثورتنا ومنظمنا في كافة مجالات النضال والجهاد والانتفاضة المباركة بجانب دعم مسيرة التفاوض السياسي والدبلوماسي، حتى تشكل الحركة الجماعية لشعبنا الرافعة الفعالة لتدعيم نضالنا العادل.

٥- التحرك في كل الاتجاهات لتأمين الدعم الضروري لجماهير الانتفاضة ومتطلبات الحياة اليومية الصعبة، التي يعيشها شعبنا الصامد تحت الاحتلال والحامل على أكتافه عبء النضال القاسي المرير، رغم الحصار والقهر والبطش والتجويع، التي يواجهها شعبنا بايمانه العميق واراذه الصلبة وتضحياته الجسام.

٦- تأمين مصادر الدعم الضرورية لدعم صمود اسر الشهداء الابرار والاخوة الابطال الصامدين في معتقلات وسجون الاحتلال الصهيوني وعائلاتهم الصابرة المكافحة، وتوفير سبل الحياة الكريمة لابناء شعبنا الذين يتصدون لجيش الاحتلال ولعصابات المستوطنين المسلحين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلَئِنْ لَّمْ يَنْزِلْ بِالْمُؤْمِنِينَ

مِنْ بَلَاءٍ حَسَنًا لَّا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٣) ذَلِكُمْ وَأَنَّ

اللَّهُ مُهِينٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

## جنوب افريقيا... الم أين؟

بريتوريا وحركات التحرير في جنوب افريقيا (تسعة عشر تنظيمًا وحزبًا سياسيًا)، فان مباحثات الجولة الثانية التي بدأت يوم ١٥ أيار/ مايو الماضي، قد تعثرت لاسباب عديدة أهمها:

- عدم اعتراف المؤتمر الوطني الافريقي وحركات التحرير الاخرى بالبرلمان والدستور الحالي، ورفض ديكليرك اجراء اية تعديلات دستورية لحين تشكيل جمعية تأسيسية تقوم بفرض الدستور الجديد.

- كما اختلف الطرفان حول طول الفترة الانتقالية لحين اجراء انتخابات عامة، ففي حين يرى الزعيم نلسون مانديلا أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة وان تجري انتخابات عامة في اقرب وقت، فان ديكليرك يرى ان تطول الفترة الانتقالية حتى تغيب روح الكفاح لدى الاغلبية السوداء، وحتى يخبو نجم المؤتمر الوطني الافريقي وزعيمه مانديلا. وبعد عدة مناورات، تم التوصل الى عدة مراحل تبدأ بتشكيل الحكومة الانتقالية هذا العام وتنتهي بانتخابات عامة عام ١٩٩٥.

- وحفاظا على حقوق الاقلية البيضاء، قدم ديكليرك اقتراحا بان يكون البرلمان مكونا من مجلسين بدلا من واحد، الاول (مجلس النواب) يكون على اساس الكثافة السكانية، والثاني (مجلس الشيوخ) يكون على اساس

■ يبدو ان رياح التغيير في العالم، التي حملت الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا على اجراء اصلاحات سياسية تمهد الطريق امام اجراء تسوية تاريخية بين الحكومة العنصرية والمؤتمر الوطني الافريقي، لم تكف لاعطاء دفعة حقيقية لهذه التسوية. لذا، أدركت زعامة المؤتمر الوطني الافريقي أن العودة الى الكفاح الجماهيري هو الطريق الأصوب لاجبار العنصريين وحكومتهم على الاستجابة لمطالب الاكثرية السوداء. وكان الزعيم الوطني الافريقي نلسون مانديلا قد حذر، أثناء استفتاء ٨ آذار/ مارس ١٩٩٢، الذي أعطى دفعة للاصلاحات السياسية، ان اية محاولة لاعادة نظام التمييز العنصري ستعني اشعال حرب اهلية، وأضاف (أن قوى السلام داخل البلاد وخارجها تملك من القوة ما يمكنها من منع عودة الطغيان). واذا كنا في نشرة (فتح)، العدد السادس من هذه السنة، قد قلنا بان العنصريين البيض لن يضعوا رقابهم بين الاغلبية السوداء، فان مجزرة أواسط شهر حزيران/ يونيو الماضي جاءت لتؤكد ما توقعناه.

فبالرغم من المؤشرات الايجابية التي ظهرت اثر انعقاد الجولة الاولى من مؤتمر (من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية) في اواخر السنة الماضية، بين حكومة



(الدولة) ضد الحركات الديمقراطية، وطالب بحضور أكبر لمراقبي الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الاقليمي، وافق مؤتمر القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي انعقد في داكار في اواخر شهر حزيران / يونيو، على قرار يدين العنف الذي تعرض له سكان مستوطنة بويبا تونغ ومدن سوداء أخرى، وبأخذ على حكومة بريتوريا عدم نجاحها في اتخاذ التدابير الفاعلة من اجل وضع حد للعنف. بينما قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتوايلر (بحسبنا مع حكومة جنوب افريقيا ضرورة مشول منفذي هذه الجرائم الفظيعة امام المحكمة).

ولم تكن تصريحات قادة المؤتمر الوطني الافريقي لمجرد الاستهلاك المحلي المؤقت، خاصة وان قواعد المؤتمر مازالت متحفزة للنضال وللضغط على قياداتها، لذلك دعوا، مع حلفائهم الشيوعيين ونقابات العمال، الى اضراب عام ومظاهرات جماهيرية بهدف التعجيل باستقالة ديكليرك وتشكيل حكومة مؤقتة غير عنصرية تتولى قيادة البلاد صوب الديمقراطية. وبالفعل، فان ٩٠٪ من القوة العاملة، أي حوالي أربعة ملايين مواطن، شاركت في اضراب يومي ٣ و٤ من هذا الشهر، اضافة الى أن ملايين الطلبة قاطعوا الدراسة. وقد وقعت مجزرة دموية أخرى أودت بحياة ٢٢ شخصا، وذلك حين قامت شرطة النظام العنصري باطلاق النار على حشد من العمال المضربين. وبعد نهاية الاضراب العام ليومي الاثنين والثلاثاء استمرت حملة العمل الجماهيري في مظاهرات حاشدة، خاصة امام مباني اتحاد العمل، حيث قال الزعيم مانديلا موجها كلامه الى ديكليرك: (اننا لم نأت الى هنا ليبيدي كل منا اعجاب بالآخر. اننا هنا لنسير بجنوب افريقيا على الطريق الى السلام والديمقراطية)، وقال أيضا: (ان تشكيل حكومة وحدة وطنية خطوة حاسمة وضرورية). وكانت منظمة المؤتمر الوطني الافريقي قد أعلنت انها ستضع الأقلية الحاكمة وجها لوجه امام مطالب السود، وأنها ستجعل آلاف السود يتدفقون على قلب المدن الرئيسية.

المجموعات العرقية، مما يعطي حق فيتو للأقلية البيضاء، وهو ما اعترض عليه المؤتمر الوطني الافريقي. وبعد عدة جلسات من المفاوضات بين الطرفين توصلا الى الآتي: أن يتم تأجيل مناقشة الدستور النهائي الى فترة قادمة ويتم التركيز على الحكومة الانتقالية ووضع دستور مرحلي. وان يتم تأجيل مناقشة اقامة مجلس الشيوخ، مع ضمان حقوق الأقليات عن طريق التمثيل الاقليمي. واستمرت المفاوضات بين الطرفين الى أن أعلن المؤتمر الوطني الافريقي انسحابه من المفاوضات في شهر حزيران / يونيو الماضي، اثر مجزرة راح ضحيتها ما لا يقل عن ٤٦ من السود في مستوطنة بويبا تونغ جنوب جوهانسبورغ. حيث هدد المؤتمر الوطني الافريقي بالعودة الى ضغط الشارع، وصرح احد قادة المؤتمر بان (لاشيء سيكون كما كان عليه سابقا) في جنوب افريقيا، كما اتهم المؤتمر رئيس جنوب افريقيا ديكليرك بأنه مسؤول شخصيا عن المذبحة، واستبعد الزعيم نلسون مانديلا أي استئناف للمفاوضات مع الحكومة العنصرية ما لم تلب بعض المطالب: وقف حملات الرعب ضد المواطنين السود، وانشاء لجنة للتحقيق في المجزرة، والافراج عن جميع السجناء السياسيين. ومن جهة أخرى، طُلب من المؤتمر الوطني الافريقي انعقاد جلسة لمجلس الأمن الدولي للنظر في أوضاع جنوب افريقيا بعد المجزرة، واتهم المؤتمر الحكومة العنصرية بالتواطؤ مع عناصر من حركة (زولو اينكاتا) اليمينية المحافظة في ارتكاب المجزرة. وفي مجمل أعمال العنف التي تجتاح مستوطنات السود. وللعلم فان حركة (زولو اينكاتا) هي امتداد لنظام بريتوريا، حيث تمول الحكومة انشطتها وتسليح اعضائها وتدريبهم. ومن جهته، أعلن (مؤتمر نقابات جنوب افريقيا) أنه سيمضي في حملة الضغوطات الجماهيرية من خلال الاعتصام في مراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية ومكاتب الاذاعة الرسمية.

وفي كلمته في الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن، أعلن الزعيم نيلسون مانديلا أن المحادثات مع حكومة الأقلية البيضاء لا يمكن أن تستأنف الا في مناخ من السلام. واتهم الحكومة باتباع (استراتيجية ارباب

وفي الوقت الذي أعلن فيه قادة المؤتمر عن ثقتهم بـ (أن التحرك الجماهيري سيقودنا الى النصر)، وأن الضغط سيؤدي الى مفاوضات أكثر عدلا. فان منظمات سوداء متطرفة (مؤتمر عموم الأفارقة) عارضت حملة الاحتجاجات، وقالت أن الهدف الوحيد منها احياء المحادثات مع الأقلية البيضاء بدلا من العمل على اطاحة الحكومة. بينما دعت حركة (زولو اينكاتا) الى مقاطعة الاحتجاجات بكل مظاهرها فقد اتهم رئيس حركة (زولو اينكاتا) الزعيم مانديلا بأنه (يخلق مناخا متفجرا في البلاد)، ويكونه (يرفض كل حلول السلام مالم تضمن لمنظمتها السيطرة التامة على الحكم بجنوب افريقيا)، وأكد على ضرورة جلوس مانديلا على طاولة المفاوضات بعقل مفتوح ورغبة حقيقية في السلام.

كما أن ما يسمى بـ (لجنة المنفيين العاديين الى جنوب افريقيا) المخترقة من قبل النظام العنصري، والتي ارسلت ٢٠٠ من عناصرها لمتابعة تدريب عسكري في "اسرائيل" هددت باغتيال مسؤولي المؤتمر الوطني الافريقي الذين - حسب زعم اللجنة- شاركوا في عمليات التعذيب التي تعرضوا لها عندما كانوا محتجزين في معسكرات للاعتقال تابعة للمؤتمر خارج جنوب افريقيا.

أما الحكومة العنصرية فقد أعلنت انها تدرس اقتراحات، قدمها قاض يحق في أعمال العنف في مستوطنات السود، تتضمن اصدار عفو عام واجراء تحقيق كامل يشمل قوات الأمن وتنظيمات للشوار السود. وجاءت اقتراحات القاضي عقب قرار الأمم المتحدة بارسال بعثة مراقبين أمميين لاجراء تحقيق في أعمال العنف والتي قتل فيها ١٢ ألف شخص منذ عام ١٩٨٤. كما أن ديكليرك كان قد استبقى محادثات مجلس الأمن الدولي بحل ثلاث وحدات معروفة بقمع السود، وبعد الاضراب العام أكد أنه لا خيار سوى العودة الى المفاوضات، وعندما سئل عن العلاقات بين حكومته والمؤتمر الوطني الافريقي قال: (لا أعتقد ان الثقة قد انهارت بشكل تام).

لقد أنعش العمل الجماهيري الضاغط الامال في التعجيل باستئناف المفاوضات على اسس جديدة تضمن

اصلاحا سياسيا حقيقيا في جنوب افريقيا. ولكن الحكومة العنصرية تحاول أن تلتف على مطالب الاصلاح الجذري، وفي هذا الاطار جاء العفو العام واطلاق سراح ٤٠٠ من المعتقلين السود، ولكن المؤتمر الوطني الافريقي أعلن رفضه للاجراء، خاصة وانه يشمل رجال الشرطة الذين اعتقلوا بسبب ادانتهم بالقيام بأعمال عنف ضد المتظاهرين.

واذا كنا نهتم بتطور الأوضاع في جنوب افريقيا من زاوية النضال الوطني للمضطهدين السود، فان أغلبية دول العالم تنظر الى المسألة من زاوية مصالحها اذ تعد جنوب افريقيا بمثابة دينامو المنطقة، الذي يحرك عربة افريقيا الجنوبية من الناحية الاقتصادية، وذلك للأسباب الآتية:

- التفوق الصناعي والتكنولوجي الذي تحظى به عن بقية دول القارة الافريقية.

- تتحكم جنوب افريقيا في النقل والمواصلات للدول المغلقة لافريقيا الجنوبية، خاصة موانئها.

- تعتبر امتدادا للغرب الاستعماري في القارة الافريقية، فهي شريك استراتيجي هام لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

- تتمتع بموارد طبيعية لها أهميتها في الصناعة: اليورانيوم والماس.. الخ.

ومن المتوقع أن تتحدد التطورات في جنوب افريقيا تبعا لمدى استجابة الحكومة العنصرية لمطالب حركة التحرر الوطني للسود، وخاصة وقف الارهاب ضد المواطنين السود وانشاء لجنة فريضة للتحقيق في المجازر التي قامت بها قوات النظام العنصري.

ان كفاح شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي يقدم دروسا ثمينة لكل المناضلين من اجل الحرية والاستقلال: بأن قوى الأعداء تعمل دائما على اختراق صفوف الوطنيين ضمن مقولة (فرق تسد)، وبأن الكفاح المتواصل هو الذي يجبر الأعداء على التعاطي الجدي مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويفتح في المجال لمساومات وحلول وسط مؤقتة، تتجاوب مع الارادة الدولية، وتحفظ الحقوق التاريخية للشعوب ■



## السلام الذي تسعد له حكومة رابين

■ قبل فترة قصيرة، تحدث اسحق رابين، رئيس حكومة الكيان الصهيوني، عن نيته انهاء المفاوضات حول تطبيق الحكم الذاتي للفلسطينيين خلال ستة أو تسعة أشهر. ومع ذلك فإن تصريحات لاحقة لرابين، قد أبرزت اعتراضات واضحة بخصوص جوهر الحكم الذاتي المقترح ومضمونه، بحيث وحسب مصادر صهيونية، فإن حكومة الكيان الصهيوني، تنوي التقدم بمنح جديد للحكم الذاتي للفلسطينيين، لا يشكل ذلك الحكم الذاتي ممرا لاقامة دولة فلسطينية، وإن يكون طريقا، إلى تسوية دائمة، لا تكون اجزاء عديدة من الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت أية سيادة عربية. وعلى الرغم من أن هذا المنحى سيكون أوسع نطاقا مما عرضته حكومة الليكود السابقة، إلا أن رابين يرفض طلبا فلسطينيا بإجراء انتخابات مجلس تشريعي للحكم الذاتي، وأنه يشترط لأجراء الانتخابات، تقدم المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وبعد الاتفاق على أسس الحكم الذاتي، وأسس الانتخابات، التي ستكون حسب رأي رابين، مجلس اداري فقط، طبقا لما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد.

وتستند حكومة الكيان الصهيوني في تحركاتها السلمية، إلى أن جميع الادارات الامريكية السابقة دون استثناء، كانت تمتلك مشاريع سلمية، وقد باءت جميعها إلى الفشل. وفي هذا المجال كان مشروع روجرز ومشروع ريغان ومشروع شولتز. والآن مشروع بيكر الذي يهدف إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وأن الادارة الامريكية برئاسة جورج بوش، والتي تحاول جاهدة دفع عملية السلام، قد حققت لنفسها انجازا، ولكن هذا الانجاز ظل مقتصرًا على المجال الاداري، ولم يحقق أي تقدم في المجال الجوهرى.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه الامريكيون عن فتح صفحة جديدة في العلاقات الامريكية الصهيونية، ونسيان ما شاب تلك العلاقات خلال فترة حكم الليكود، وخاصة في العامين الأخيرين اللذين كان فيهما شامير رئيسا لحكومة الكيان الصهيوني. وتشير التصريحات والآراء المتعددة إلى أن الكيان الصهيوني لم يكن يتمتع في اية فترة سابقة بذات المكانة التي يتمتع بها الآن، فإن حكومة الكيان الصهيوني، تسعى إلى الحصول على تعهد امريكي بتقديم ضمانات مالية للقروض التي يطلبها هذا الكيان لتوطين المهاجرين الصهاينة الجدد في فلسطين المحتلة، ولتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذا الكيان، وذلك بعد أن وصلت نسبة البطالة إلى ١٦% في العمالة الصهيونية،

وفيما يجتمع رؤساء فرق المفاوضات الصهيونية مع الأطراف السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية لاتقار مقترحات جديدة، بموجب توجيهات رئيس الحكومة، فإن ابقاء تركيبة الوفود الصهيونية على حالها كما كانت في الجولات السابقة، باستثناء استبدال البرفسور ايتمار بينوفتش بيوسف بن اهرن الذي ترأس الوفد المفاوض مع سوريا، يشير إلى جانب غضب حلفاء رابين في الحكومة الصهيونية عدة تساؤلات عن صدق التوجه

وهي ترتفع إلى ٤٠% في أوساط المهاجرين الصهاينة القادمين من روسيا.

كما أنها تسعى للاتفاق مع الولايات المتحدة على صيغة تكفل منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكما ذاتيا محدودا لا يتعارض مع الاستراتيجية الأمنية للكيان الصهيوني، والتأكيد على معارضة أية خطوة تؤدي إلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة استبعاد القدس عن العملية الجارية الآن، مع بقاء شؤون الأمن في يد الكيان الصهيوني، واستمرار سيطرتها مع المستوطنات الصهيونية، والتي تشكل ٥١% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتطالب حكومة الكيان الصهيوني، بأن تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بعدم تجديد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وترى الأوساط الصهيونية، في رد بيكر بالإشارة إلى حقيقة عدم وجود أية اتصالات حاليا بين واشنطن والمنظمة، عدم وجود نوايا للخروج عن هذا الفهم.

وتكاد جميع الخطوات التي أعلنتها حكومة الكيان الصهيوني بعد توليها الحكم، والتي تمثلت في موقفها الغامض وغير الواضح من المستوطنات الصهيونية، وابداء الحكومة الصهيونية لموافقتها على اعطاء دور هام في محادثات السلام للمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، واظهار حرصها على الاسراع في ميدان التفاوض، والعمل على ازالة العقبات أمامها، تدخل في اطار اظهار الكيان الصهيوني بمظهر الحريص على السلام، في محاولة لتحسين مواقف الكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي.

ويدخل في هذا المجال حرص حكومة الكيان الصهيوني على تشجيع الدول العربية على اجراء محادثات مباشرة، في وقت يمرزون فيه وجود تحول ايجابي في الموقف العربي الذي يرى ضرورة المصالحة مع الكيان الصهيوني. ولذلك فإنه يطالب العرب بتقديم رسائل سلام لكي يتم تحويل المازق الحالي، الذي تصنع مناورات الكيان الصهيوني، إلى افتتاح يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين العرب والكيان الصهيوني.

وفي ظل تنسيق صهيوني امريكي ممتاز، فإنه من الصعب جدا على العرب اللعب على وهم الخلاف

بينهما، حيث اصبح واضحا أن الولايات المتحدة تهدف من وراء اتفاقها مع حكومة الكيان الصهيوني، خدمة أغراض الحملة الانتخابية لاعادة انتخابات بوش لفترة رئاسة ثانية. ولذلك فإن المرجح أن لا تمارس الولايات المتحدة أي ضغط على الكيان الصهيوني، وإنما قد توجه الضغط على الأطراف العربية، لكي تلتين من مواقفها.

إن ما يظهر على سطح الاحداث، يبرز سعي حكومة الكيان الصهيوني، على السير تحت مظلة سلام، يصل بها إلى أهدافها، والتي تبدو في ظل حكومة رابين، ملونة بألوان مثيرة. إلا أنها لن تستطيع اخفاء التحركات العلنية للصهاينة في الأرض المحتلة، وآخرها النشاطات العدوانية التي قام بها المستوطنون الصهاينة في القدس، وتحت حراسة من قوات الشرطة الصهيونية وقوات حرس الحدود.. واقامة الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة. والتي وصفها دادي تسوكر عضو الكنيست الصهيوني بأنها استمرار لأعمال حكومة الليكود، كما جعلت ارفيل شارون وزير الاسكان الصهيوني السابق، وهو يتجول بين تلك المستوطنات الصهيونية، يدرك أن البناء في المستوطنات مستمر.

وهذا ما يحمل على القول بأن الحكومة الصهيونية تخفي في اعلانها واظهارها سعيها إلى السلام، اعمالا تؤكد بطلان ادعائها. وما يجري الآن لن يكون أكثر من محاولة لاقتناع العرب، بتبني مواقف أكثر اعتدالا واقترابا من وجهة نظر الكيان الصهيوني. وفي كل التوقعات، فإن حكومة الكيان الصهيوني لن توقع على اتفاقية للانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

ولعل هذا ما أبرز اعتقاد هنري كيسنجر، كما جاء في مقال له نشر في عدد من الصحف الامريكية الرئيسية مؤخرا، فإن الفلسطينيين والكيان الصهيوني لا يستطيعون تقرير الحدود النهائية أو الاتفاق على مستقبل القدس، كما أن الكيان الصهيوني ليس مستعدا لقبول دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، ولا يستطيع الفلسطينيون اجراء تسوية نهائية في غياب دولة ذات سيادة كاملة. ولذلك، فإنه اذا لم يكن ممكنا اقامة سلام رسمي، فإن هناك امكانية لاجداد تعايش سلمي تسوده الحكمة على كلا الجانبين ■



## قضية فلسطين ليست ورقة انتخابية

ومعه وزير خارجيته السيد بيكر خداع الجانب العربي واظهار ادارته بمظهر المنصف، أو غير المنحاز، أو الراغب في ايجاد الحلول.

وفي حقيقة الأمر فإن التحرك الأمريكي ليس معنيا بالحل بقدر ما هو معني بهدفين اساسيين الاول: وهو الترتيبات الاقليمية لاستثمار نتائج حرب الولايات المتحدة مع العراق والحرب الباردة، والثاني: وهو الحفاظ على قوة وأمن وتفوق الكيان الصهيوني.

وفي نطاق هذين الهدفين فإن الولايات المتحدة تتحرك وعلى قاعدة اعطاء اقل ما يمكن اعطائه دون المساس بهذين الهدفين بل بما يساعد على تأمينهما.

ومن ضمن مناورات الخداع بدأت الادارة تغذي المقولة ان الولايات المتحدة من أجل رسوخ نظامها العالمي تريد استقرار الشرق الاوسط. وهي في الحقيقة تميز بين نوعين من الصراعات في الشرق الاوسط:

الاول: وهو الصراعات التي يمكن ان تصبح قابلة للاستغلال لزعزعة نفوذها وقبضتها في ظروف عالمية ما. الثاني: وهو الصراعات التي يمكن أن تساعد في استمرار نفوذها وسيطرتها وفي استمرار اضعاف اية مقاومة لها.

ان الولايات المتحدة تريد تغيير طابع الصراعات في الشرق الاوسط بحيث تتلانى الاول، وتغذي الثاني

لدى الحساب الدقيق بعيدا عن الاعلام والدعاية والمبالغات، أو التركيز على الظواهر دون الجوهر. ما من ادارة امريكية قدمت للكيان الصهيوني كما قدمت ادارة السيد بوش، وفي مجمل الحساب فقد قدمت هذه الادارة للكيان الصهيوني:

اولا: ضرب القوة العسكرية الردعية وهي قوة العراق، وبالتالي اضعاف العرب عسكريا.

ثانيا: الهجرة اليهودية المكثفة بدءا من الاتحاد السوفياتي سابقا مروراً بدول ما كان يسمى المنظومة الاشتراكية وصولاً الى الفلاشا، سواء بفرض موضوع الهجرة على مباحثات الوضع الدولي، أو بخلق مقوماتها المختلفة.

ثالثا: فك العزلة عن الكيان الصهيوني، واقامة علاقات الدبلوماسية مع اطراف العالم.

رابعا: فرضت على العرب والفلسطينيين أن يحضروا الى مائدة المفاوضات، وان يسيروا في طريق الاعتراف بهذا الكيان وتحويله الى كيان طبيعي ودولة منتفذة من دول المنطقة.

خامسا: اسقطت قرار الامم المتحدة الذي اعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية.

أما من حيث ظاهراً الأمر فقد حاول السيد بوش

من أجل استنزاف، وانهاك المنطقة، والسيطرة عليها. المهم ان مناورة الخداع هذه تواصلت حتى دخلت في طور ذرع فكرة ان سقوط السيد بوش سيفقد العرب فرصتهم كما سيفقدون ادارة صديقه جادة، وبلغ الأمر حد المجاهرة بضرورة مساعدة السيد بوش. بل وان المساعدة المطلوبة هي مرونة عربية وفلسطينية ليتمكن السيد بوش من تحقيق انجاز يساعده انتخابيا.

وهكذا تصل هذه المقولة الى تحويل قضية فلسطين الى ورقة انتخابية في معركة السيد بوش، ويصبح الشعب الفلسطيني مادة للتضحية على منبج الانتخابات الامريكية.

وكل ذلك في وقت لا تتردد فيه الولايات المتحدة عن اتخاذ الاجراءات الفعلية ضد الطرف العربي والفلسطيني.

ان مثال صفقة ضمانات القروض التي قدمتها لرابين دون وقف الاستيطان الشامل هي المثال الحي على ذلك.

لقد قدمت الولايات المتحدة لرابين عدة أمور. اولها ضمانات القروض كاملة، وثانيا امكانيات تسليح جديدة وتعهدت ثالثاً، بالعمل على خطوات جزئية صغيرة في الحل الانتقالي الفلسطيني، وبالتالي استبعاد الترابط والشمولية بين المراحل على الجانب الفلسطيني. اي انها اعتمدت فهم الكيان الصهيوني للمرحلة الانتقالية اعتماداً كاملاً بغض النظر عن اعلان الخلاف حول تصورات الحكم الذاتي.

وبعد كل ذلك عاد رابين ليقبل من قيمة وقف العمل لبناء بعض المستوطنات، واكد الاستمرار ببناء احدى عشر الف وحدة سكنية من المستوطنات في الاراضي المحتلة.

ان كل هذا يلقي بظلال من الاسئلة على حقيقة الصفقة بين بوش ورابين. اضافة الى أنه يلقي بظلال من الاسئلة على حقيقة موقف كل منهما من تحرك السلام.

وفي هذا الصدد، فما من شك ان تقديم ضمانات

القروض بال عشرة مليارات دولار لرابين، هي محك لموقف السيد بوش. والاكثر من ذلك فثمة محكات اخرى صامتة او جارية. فالحمل على ايجاد الشرخ الفلسطيني. بل وحالة من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، وكذلك اتباع منهج ايجاد شرخ فلسطيني عربي لا يدل على اي نوايا طيبة تجاه الشعب الفلسطيني، واتجاه الحالة الفلسطينية.

ان هذا العمل يعني ان حقيقة المرسوم امريكي هو العمل لانهاء الحالة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى بدون كرامة وبشكل مهين.

لا بد أن نعي بدقة ان هذه محكات حقيقية تكشف المواقف الحقيقية، كما تكشف حقيقة المواقف.

ان الولايات المتحدة تعمل من أجل مزيد من اضعاف مواقع منظمة التحرير الفلسطينية وانهاء حالة الفصائلية، وهي حالة المقاومة المسلحة من منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيدا لازالة منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالتأكيد فان انتهاء الحالة الفصائلية يبدأ أول ما يبدأ، بضرب حركتنا (فتح) سواء عن طريق تجفيفها، أو عن طريق دوامات من الصراع الاستنزافي الذي لا طائل منه، ولا نتيجة سوى حالة الصراع التدميرية.

في مقابل كل هذه الحسابات، والعوامل الدقيقة والمواقف الحقيقية، أصبح مطلوباً لدى البعض تقديم المبادرات والمرونة التي تعني تنازلات جديدة ليتمكن السيد بوش من احراز نقطة انتخابية، وكان قضية فلسطين ورقة انتخابية.

لقد عقدت الادارة الامريكية العزم على احراز خطوة ما، قبل الانتخابات الامريكية، وبشكل هذا العزم اضافة الى انه نتاج لمعركة البرنامج امريكي جزءاً من المصلحة الخاصة للسيد بوش. لذلك فان الضغط الامريكي والاستدراج الامريكي سوف يبلغان مداهما الاقصى. والمهم ارادتنا، وارادة شعبنا، فشعبنا ليس سلعة في سوق مزاد الانتخابات الامريكية ■



## حق تقرير المصير للشعوب ومحاولات حرمان الشعب الفلسطيني منه

( ١ )

■ كان الأمريكيون أول من رفع شعار (حق تقرير المصير) للأمم والشعوب وكان شعارهم الرئيسي إبان ثورتهم عام ١٧٧٦، وقد ظهر هذا الشعار فيما بعد كهدف رئيسي ومبدأ أساسي من مبادئ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والثورة البلشفية عام ١٩١٧، وأصبح المبدأ الأساسي الذي ترفعه الشعوب والأمم للتخلص من سيطرة امبراطوريات القرون الوسطى، وهيمنة الأمراء والنبلاء ورجال الكنيسة، وهيمنة القوى الأجنبية والاستعمارية.

كان الأمريكيون وبعد الحصول على استقلالهم، وطوال القرن الماضي والنصف الأول من هذا القرن من بين أكثر الدول التي ترفع هذا الشعار وتدافع عنه وتعتبره المبدأ الأساسي والحق القانوني للأمم والشعوب، وقد أكد السيد توماس جيفرسون، وزير الخارجية الأمريكي في عام ١٨٩٢ حق الأمم في تقرير مصيرها، حيث قال: (من المؤكد أننا لا نستطيع أن ننكر على أي أمة ذلك الحق الذي تأسست عليه أمتنا، وهو أن لكل أمة الحق في أن تحكم نفسها وفقا للشكل الذي تراه وفي تغيير هذا الشكل متى أرادت)، وأكد كذلك الرئيس الأمريكي ولسون في عام ١٩١٩ عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك ضمن النقاط الأربعة عشر التي قدمها لتكون أساس معاهدة الصلح بعد الحرب، وقد تم إقراره. كما أكد الرئيس ولسون في رسالته للكونغرس الأمريكي في فبراير سنة ١٩١٨ حيث أكد (أن المطامع القومية يجب أن تحترم، والشعوب الآن لن تحكم إلا بإرادتها. أن تقرير المصير ليس مجرد تعبير، بل هو مبدأ ضروري للعمل ولا يجوز للسياسيين تجاهله دونما خطر).

بعد الحرب العالمية الثانية واثار تشكيل الأمم المتحدة، توسع مفهوم حق تقرير المصير وحددت مفاهيمه واسسه وقوانينه ليصبح حقا جماعيا وعاما في آن واحد، فهو حق دولي جماعي بمعنى أنه مقرر للشعوب دون أن يتناول عناصر تلك الشعوب، وهو حق دولي عام من حيث أنه مقرر لمصلحة جميع الشعوب دون أن يقتصر على مجموعة منها دون الأخرى، أي الشعوب التي أحرزت استقلالها وكونت دولها، والشعوب التي لازالت مستعمرة وفقا للمعنى السياسي والقانوني لتعبير كلمة (شعب) كما تحدد في عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة. وقد توسع مفهوم هذا الحق، وكأحد الحقوق الأساسية للإنسان من ناحية، وحق اقتصادي من ناحية أخرى، حيث أضافت إليه دلالة جديدة، تناولت سيادة الشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية، وحقها في اختيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تلائمها.

ونظرا لأهمية هذا الحق في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، فقد أورد ميثاقها التأسيسي وفي مادته الأولى (أن من أهداف الأمم المتحدة انشاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير المصير) وفي

بداية التسعينات أكثر من خمسة عشر دولة جديدة تم الاعتراف بها رسميا في الأمم المتحدة.

وفي العديد من قراراتها اللاحقة بعد تأسيسها، أكدت الأمم المتحدة على الإجراءات العملية والواضحة حول كيفية الوصول والممارسة العملية للشعوب في تقرير مصيرها. فقد جاء في أحد قرارات الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٥٢: (تعتبر الأمم المتحدة، حق تقرير المصير شرطا ضروريا للتمتع الكامل بالحقوق الأساسية، وأنها مسؤولة عن إدارة المناطق والأقاليم التي لم تبلغ شعوبها بعد درجة كاملة من الحكم الذاتي أو الاستقلال) وفي قرارها رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (بأنها السلطة الوحيدة صاحبة الحق في تقرير ما إذا كان الشعب الاقليمي المعني غير المستقل، قد بلغ أو لم يبلغ بعد المرحلة التي تؤهل لممارسة حقه في تقرير المصير). وفي قرارها رقم ٢٦٤٩ لعام ١٩٧١، أكدت (أن حق تقرير المصير تكون ممارسته عبر الوسائل الودية والديمقراطية، والاستفتاء أهمها بإشراف الأمم المتحدة، وفي حال رفضه من قبل السلطة المحتلة أو المستعمرة، فإن لهذه الشعوب الحق أن تلجأ إلى كافة وسائل المقاومة، ومنها العنف والقوة المسلحة، من أجل تأكيد حقها في تقرير مصيرها، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم كافة وسائل الدعم لها).

### الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير

بناء لنصوص وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن كلمة شعب تعني مجموعة من الأفراد الذين يقطنون اقليما محددا أي سكان الدول المستقلة، أو سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية أو سكان المستعمرات. وبناء عليه، فقد اصدرت الجمعية العامة في العام ١٩٧٠ قرارها رقم ٢٦٧٢ وقد جاء في القسم (ج) منه:

(١) تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

(٢) تعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر أساسي ولا غنى عنه في إقامة سلم عادل

المادة رقم ٥٥ من ميثاقها ورد: (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبحقها في تقرير مصيرها).

وخلال التطبيق العملي لحق تقرير المصير للأمم والشعوب وخاصة في مرحلة تصفية الاستعمار، تبين أن حالة انكار حق تقرير المصير تتمثل في:

(١) وجود مجموعات من السكان يربطها وجود مشترك في اقليم ما.

(٢) خضوع هذه المجموعات لسيطرة قوى اجنبية عليها، سواء كانت هذه القوى مجرد قوة عسكرية تابعة لدولة أخرى، أو قوة اجنبية استيطانية تقيم على نفس الاقليم إلى جانب سكانه الأصليين.

(٣) حرمان هذه المجموعات السكانية صاحبة الاقليم من حقها في ممارسة مبادئها على الاقليم.

وقد أكدت تطبيقات حق تقرير المصير للشعوب، بأنه يختلف عن حق الشعب في الحرية السياسية، لأن حق تقرير المصير لا يهدف بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي صحيح، بل يهدف أساسا للتحرر من التدخل الاجنبي، أما الحرية السياسية فتأتي بعد تقرير المصير، وهي من خيارات الشعب المعني في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي بشكل يلزم الشعوب الأخرى بالامتناع عن أي تدخل بشؤونه. فحق الشعب في تقرير مصيره يجب أن لا يكون محل المبادلة أو التنازل بغير إرادته، فيحق له الانفصال عن الدولة التي يتبعها أو الاندماج في دولة أو مجموعة دول أخرى، أو تكوين دولة مستقلة، وهذا الحق يحميه القانون الدولي، وهو مقرر للشعوب التي لازالت تعاني من سيطرة خارجية أو احتلال اجنبي أو تسلط دولة أو مجموعة من الدول عليها. وقد حقق هذا المبدأ وهذا الحق غير القابل للتصرف، الاستقلال والسيادة لكثير من الشعوب التي كانت تعاني من الاستعمار الاجنبي في العقود السابقة، ولأزال ساري المفعول حتى أيامنا هذه، حيث تمتعت كثير من الشعوب بالاستقلال والسيادة والانفصال في دولة مستقلة عن دول أو قوى متسلطة عليها. وقد ظهرت منذ



ودائم في الشرق الاوسط.

وفي الدورة ذاتها وبقرارها رقم ٢٦٤٩ (اكملت الجمعية العامة ادانتها للحكومات التي تنكر حق تقرير المصير للشعوب والتي اعترفت بانها اهل له وخاصة شعب فلسطين وجنوب افريقيا).

وفي هذا المجال، لا بد من الاشارة، الى ان المادة الاولى من الاتفاقيتين المتعلقةتين بحقوق الانسان والتي اوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بانبرامها عام ١٩٦٦ واللتين وافقت عليهما كافة الدول الاعضاء، نصتا على:

(١) لجميع الشعوب حق تقرير المصير، وطبقا لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية وتعمل بحرية على تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

(٢) لجميع الشعوب ان تتصرف بحرية ولغاياتها الخاصة في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الاضرار باي التزامات تنشأ عن التعاون الاقتصادي الدولي المقام اساسا على مبدأ المنفعة المشتركة والقانون الدولي، ولا يجوز باي حال من الاحوال حرمان الشعب من وسائل معيشته.

(٣) ان الدول تسعى لتحقيق حق تقرير المصير وتستخدم هذا الحق بما يتفق ونصوص ميثاق الأمم المتحدة.

ان كافة المكونات والامس القانونية والتي اقرتها الشرعية الدولية، والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية المنبثقة عنها، تؤكد وتقر صفة الشعب بشكل تام على الفلسطينيين، وعلى حقهم بالتساوي مع شعوب العالم في تقرير مصيرهم على ارضهم واقليمهم بشكل كامل وغير منقوص وغير قابل للتصرف، فقد جاء في القرار رقم ٣٢٣٦ تاريخ ١٩٧٤/١١/١٢ والذي حمل عنوان (قرار حقوق الشعب الفلسطيني):

(١) تؤكد الجمعية العامة من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين وخصوصا:

- \* حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.
- \* الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

(٢) حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم

وممتلكاتهم التي شردوا منها.

(٣) تشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة هذه واحقاق الحقوق الوطنية، امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

(٤) تعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

(٥) تعترف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لاهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

(٦) تنامد جميع الدول والمنظمات الدولية، ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه ولاسترداد حقوقه وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وبهذا القرار اعترفت الأمم المتحدة بالفلسطينيين كشعب وليسوا مجرد اعداد من اللاجئين يتمتعون بحق العودة او التعويض فقط.

وبالرغم من كل تلك القرارات ومبادئ الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المتخصصة ومواد القانون الدولي، وبالرغم من مواقفها السابقة وشعاراتها والتي حملت لواءها طوال اكثر من مائة وخمسين عام، توقفت الولايات المتحدة الامريكية عند الشعب الفلسطيني ولم تؤيد او تعترف بحقه في تقرير مصيره. وباعتراف الوثيقة التي نشرتها وزارة الخارجية الامريكية في تشرين ثاني عام ١٩٧٥، والتي سميت بوثيقة (ساوندز) والتي جاء فيها (حقيقة ان الولايات المتحدة كانت في البداية ترى ان القضية قضية لاجئين ومقتلين، اما الان فهناك ادراك لرغبة الفلسطينيين في الحصول على صوت في تقرير مصيرهم السياسي). هذه الوثيقة تعتبر الدليل الاولي والمبدئي والتي انطلقت الادارات الامريكية المتعاقبة على اساسها في معالجة المشكلة الفلسطينية، حيث كانت تنظر الى مشكلة الشرق الاوسط من منظور حل مشاكل الحدود والامن بين "اسرائيل" بحدودها القائمة عام ١٩٤٨ وبين الدول العربية (وخاصة بعد البيان الشهير الذي صدر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في العام ١٩٥٠، والذي اعترف بحدود اسرائيل القائمة في ذلك التاريخ، والذي الغى عملية الحدود المقررة في قرار التقسيم ١٨١) وحل مشكلة

اللاجئين كمشكلة انسانية. والعودة لبنود وثيقة (ساوندز) لعام ١٩٧٥ يتبين لنا الاساس للتسوية التي يهدف الامريكيون الوصول اليها وأهم هذه البنود:

(١) تعتبر الولايات المتحدة ان عليها مسؤولية بذل كافة الجهود واتمام التقدم الفعلي لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي.

(٢) ينبغي ان توضع في الاعتبار، في أية مفاوضات خاصة بسلم عربي - اسرائيلي، المصالح المشروعة للفلسطينيين.

(٣) البعد الفلسطيني في الصراع العربي - الاسرائيلي، هو من عديد الواجهات قلب المشكلة، والحل النهائي للمشكلات التي نجمت عن تقسيم فلسطين وانشاء دولة "اسرائيل" والمعارضة لهذه الاحداث، لا يمكن ان تتحقق الا بعد التوصل الى اتفاق يحدد وضعها عادلا ودائما للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينيا.

(٤) ان المطلوب كخطوة اولى هو جهد دبلوماسي يهدف الى التوصل الى تعريف (معتدل) للمصالح الفلسطينية يمكن الانطلاق منه الى مفاوضات للتوصل الى حل الجوانب الفلسطينية في المشكلة.

الواضح من بنود هذه الوثيقة بأن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر الفلسطينيين جزءا من الشعب العربي كي لا ينطبق عليه صفة الشعب، وبالتالي حقه في تقرير مصيره بناء لمواثيق وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، فأقصى ما وصلت اليه الولايات المتحدة وحتى في مواقفها العلنية والتي اعلنتها الرئيس بوش في مارس عام ١٩٩٠ بعد حرب الخليج هو (الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني) المشروعة وليست الشرعية، فالحقوق المشروعة هي الحقوق التي تقرها سلطة خارجية محلية كانت ام دولية، واذا كانت دولية، فان الولايات المتحدة لا تستند الا للقرار رقم ٢٤٢ والذي ينص على حل مشكلة اللاجئين، وتنتظر الى سكان الاراضي المحتلة كجزء من العرب. تسوى مشكلة تقرير مصيرهم بالارتباط مع اقليم عربي اخر ام كاتلية سكانية قومية ودينية مع دولة عربية. اما الحقوق

الشرعية التي يتجنب الامريكيون الحديث عنها، فهي الحقوق الطبيعية للشعوب والتي لا تمنحها اية جهة خارجية، وهي حقها القانوني والشرعي في تقرير مصيرها على أرضها.

ان عدم الاشارة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، او الحقوق الشرعية والتركيز فقط على الحقوق المشروعة وازافة (الحقوق السياسية المشروعة)، يدل على السياسة القديمة والمتجذرة للادارات الامريكية المتعاقبة، التي ترمي الى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه الثابت غير القابل للتصرف في تقرير مصيره على أرضه، ولا بد لهذا العنوان الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة، ان ينعكس على اية تسوية مرحلية او نهائية بصفتها الراعي الاساسي للمفاوضات الجارية، والتي لا يمكن تجاوزها والتفرض فوقها من خلال المفاوضات فقط، في ظل الظروف الموضوعية والذاتية التي تفرض نفسها على الاطراف المتفاوضة، وفي ظل المرجعية الدولية، كاساس للتسوية وهما القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

ان الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية، بالاضافة للاطار والمرجعية للمفاوضات والتسوية التي ستمخض عنها، تحرم الشعب الفلسطيني بشكل خاص، من كافة المواثيق والقرارات والاتفاقيات الدولية، والتي قامت على اساسها منظمة الأمم المتحدة والتي اعطت ولازالت تعطي المرجعية الدولية والقانونية والشرعية لشعوب العالم في ممارسة حقها في تقرير مصيرها واستقلالها وسيادتها، والشعب الفلسطيني هو الوحيد الذي يجبر على المفاوضات مع عدوه المباشر او من يدعمه بشكل كامل لكي يتم تحديد ماعية المصالح الفلسطينية وبشكل أدق التوصل الى (تعريف معتدل للمصالح الفلسطينية) بدون ان يحق له الاشارة الى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية، وحتى قرارات مجلس الامن الدولي ما عدا القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ■

البقية في العدد القادم



## حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الأمريكية

عسكريا ما هي سوى تكرار لما أصاب اسبانيا في عهد فيليب الثاني، وروسيا في عهد نيقولا الثاني، والمانيا في عهد هتلر.

يقع الكتاب في ٢٢٨ صفحة من القطع المتوسط ويشمل على تصدير ومقدمة وثمانية فصول موزعة على ثلاثة أجزاء. ويبحث الفصل الأول بتاريخ القوى المهيمنة، ويعرض الفصل الثاني المقارنات الشعبية بين بريطانيا الفكتورية وأمريكا المعاصرة. أما الفصل الثالث فيتناول بالتفصيل مدى وطبيعة قوة أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. وفي الفصلين الرابع والخامس يستطلع الكاتب قدرة المنافسين لأمريكا أو المتحدين المحتملين - الاتحاد السوفياتي، الصين، أوروبا واليابان - ويستعرض امكانيات حلولهم محل الولايات المتحدة كقوة أولى في العالم ويناقش سياسة أمريكا في سدة القيادة. ويلخص رأيه في هذا المجال في ص ٢٢١ فيقول: (وخلال الثمانينات توصل الأمريكيون، وبحق، الى ان القيادة الأمريكية يجب أن تكون أكثر توكيدا. ولكنهم استنجموا، خطأ، بأن القيادة تعني العمل من جانب واحد). ويبدو أن هذا الخطأ في سياسة ريغن صححته ادارة بوش من خلال عاصفة الصحراء.

ومع أن الكتاب يخلص الى أن الولايات المتحدة ستبقى القوة القيادية (حتمية القيادة) إلا أن الكاتب ينبه الى أن هذا الاستنتاج الذي يستند الى التحليل

■ كتابنا هذا من تأليف جوزيف س. ناي، ج. ر. وقد صدر باللغة الانجليزية في أمريكا عام ١٩٩٠. وترجمه للعربية الأستاذ عبد القادر عثمان، ودققه وحرره الدكتور فاروق منصور، وأصدره مركز الكتاب الأردني في عام ١٩٩١.

وثاني أهمية هذا الكتاب من أنه أحد أهم الأعمال التي تحاول أن تصوغ الرأي العام والخاص فيما يخص النظام العالمي الجديد أو القرن الأمريكي كما أسمته مجلة (لايف) عام ١٩٤١. ويستشهد المؤلف بقول أحد اساتذة جامعة هارفارد الأمريكية البرفسور صامويل هونتغتون الذي يقول بأن السمة البارزة في السياسة الدولية خلال السنوات الثلاثين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هي توسع القوة الأمريكية (ص ٧). كما يستعيد مقولة ارنولد تويني بأن على الولايات المتحدة أن تخلف بريطانيا في قيادة العالم.

ويستدرك الكاتب في الصفحة التالية قائلا: (وقد تم نشر ميل من الكتب والمقالات في الثمانينات والتي تحدثت كلها عن انحطاط الأمم، وعلى الاخص الانحطاط الأمريكي... وبحلول عام ١٩٨٩ اعتقد أكثر من نصف الجمهور الأمريكي بأن بلادهم تسير نحو الانحطاط). ويشير المؤلف في هذا المجال الى قول الكاتب بول كيندي في كتابه (صعود وسقوط القوى الكبرى) بأن المصاعب التي مرت بها المجتمعات المعاصرة المثقلة

التقليدي للقوة، يجب ألا يسمح للامريكيين ان يخلدوا الى حالة من الاسترخاء. وخدمة لذلك الهدف يفحص الفصل السادس الطبيعة المتبدلة للقوة في عالمنا الحديث، ويتناول الفصل السابع التحديات الجديدة التي تأتي بها هذه التبدلات الى مجتمعا. وأما الفصل الثامن فيلخص رؤيا استراتيجية جديدة للتعامل مع مشاكل العقود القادمة.

في المقدمة، وأثناء نقاشه لنظرية الانحطاط يحاول أن يستثني أمريكا من الظاهرة العامة المتمثلة بصعود وانحطاط الدول. يقول خبراء الانحطاط ان مقومات انحطاط الدول العظمى يتمثل في (تناقص في القوة الخارجية وتدهور وانحلال في الداخل). ولكن المؤلف يحاول أن يخفف من دور العامل الداخلي ويشير الى أن فترة انحطاط روما في القرن الرابع الميلادي شهدت انتعاشا اقتصاديا. ويحدد الكاتب رأيه بالانحطاط بأنه وصف لعلاقة القوة ولكنه يركز أساسا على علاقات القوة الخارجية ويجعلها موضع اهتمام كتابه. ويصل الى الاستنتاج القائل (فالولايات المتحدة ستبقى على الأرجح هي القوة القيادية) ص ٧٢.

وأثناء حديثه عن القوة وانتقالها من دولة الى دولة يؤكد أن معرفة الناس شرط أساسي للسيطرة عليهم. وفي هذا المجال يحدد الكاتب في الفصل الأول مفاهيم القوة وتوازن القوى ثم الهيمنة. ويشير المؤلف الى أن التفسير القاموسي للقوة هو أنها (القدرة على عمل الأشياء والتحكم بالآخرين) أما التفسير السياسي فهو أن القوة هي (القدرة على تحقيق الاهداف والغايات) ص ٢٧.

أما مفهوم توازن القوى فيعني عنده (أن الدول تصطف بطريقة تحول دون ترجح كفة دولة واحدة على الجميع... فإذا ما بدا أن دولة سوف تصبح أقوى مما يجب فإن الدول الأخرى تتحالف ضدها) ص ٢٥.

ويستشهد بتفسير تشرشل لتحالفه مع ستالين عام ١٩٤١ حيث قال: (لو علمت ان هتلر غزاهم فامتحلف مع الشيطان) ويحدد موازين القوى في الثمانينات من هذا القرن بين ثلاث دول رئيسية وهي اليابان والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فيصف اليابان بأنها عملاق اقتصادي ولكنها قزم عسكري، أما الاتحاد

السوفيتي فهو على العكس حيث أنه عملاق عسكري وقزم اقتصادي، بينما أمريكا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بكونها عملاق اقتصادي وعسكري في نفس الوقت.

ويعرف كاتبنا الهيمنة - بالاتفاق مع جوشوا غولدشتاين - (بأنها القدرة على الاملاء، أو على الأقل التحكم، في قواعد اللعب والترتيبات التي تسير بمقتضاها العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا) ص ٢٨. وبذلك تكون الدولة مهيمنة اذا كانت قادرة على وضع قواعد السلوك والترتيبات والانظمة للاقتصاد العالمي. وتطبيقا لذلك يرى أن بريطانيا كانت الدولة المهيمنة ما بين ١٨١٥-١٩١٧. وكانت أمريكا الدولة المهيمنة ما بين ١٩٤٥-١٩٧٠.

ويشير الكاتب غورد التاريخ بحثا عن محاولات الهيمنة وما تروث على تلك المحاولات. ويشير في هذا المجال الى محاولة اسبانيا تحت حكم اسرة هابسبورغ حيث كانت حرب الثلاثين عاما ونتج عن ذلك نظام عالمي جديد حدده معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ م.

ويذكر بفرنسا وحروبها تحت قيادة نابليون التي قادت الى نظام عالمي جديد رسم في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥. وأخيرا يذكرنا بمحاولات ألمانيا واليابان للهيمنة التي قادت الى حربين عالميتين ادتا الى نظام جديد حددت معالمه في الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ م.

وفي الفصل الثاني يحاول تبديد مخاوف الذين يرون الشبه بين بريطانيا الفكتورية وأمريكا المعاصرة. فبريطانيا وقعت في مجموعة الشركاء الايدلوجية في مملاتها لنقابات العمال فنتج عن ذلك تباطؤ اقتصادها وارتفاع نسبة البطالة وهجرة شبابها.

ويحدد الكاتب الفروق بين بريطانيا الفكتورية وأمريكا الحديثة بأربعة فروق لصالح استمرار التفوق الأمريكي. والفارق الأول ان بريطانيا لم تكن أبدا متفوقة في الانتاجية ازاء بقية العالم مثلما كانت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ م. والفارق الثاني أنه على عكس بريطانيا فقد كانت أمريكا اقتصادا واحدا في حجم قارة ومحصنة ضد التفكك الى دول قومية منذ عام ١٨٦٥ م. وأما الفارق الثالث فالأمريكيون لديهم حرية في اختيار أنواع ومستويات الالتزامات الدفاعية اكبر مما كان لدى بريطانيا. والفارق الرئيسي الرابع بين أمريكا



وبريطانيا يتمثل في التحديات الجيوسياسية. ويشير المؤلف الى ان بريطانيا وجهت عام ١٩٠٠ منافسين صاعدين تمثلوا في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بينما ليس هناك قوة توشك على اللحاق بالأمريكا. ويعتبر الكاتب نفسه من انصار نظرية استقرار الهيمنة حيث يؤكد ص ٨٧ أن (الاقتصاد العالمي يحتاج الى قوة واحدة مهيمنة لتوفير الاستقرار، وبالتالي فإن انتهاء الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وحلول نظام تعدد الاقطاب لابد وأن يفضي الى عدم استقرار اقتصادي). والمؤلف لا يفضل التدخل باستخدام القوة المباشر ويفضل مفهوم (القوة بلا حرب) وهو ما يعني استعمال القوات المسلحة لارسال اشارات سياسية وليس لاغراض عسكرية ويمثل لذلك بالاعمال البحرية الأمريكية قبالة سواحل ليبيا ويعتبرها من أنجح جهود استخدام القوة بدون حرب في ثمانينات هذا القرن.

ويفضح المؤلف الأمم المتحدة فيقول في ص ١٠٢ (ومهما يكن، فإن مؤسسة الأمم المتحدة كثيرا ما تخدم الاهداف الأمريكية، فيما يوفر الفيتو الحماية عندما لا تفعل المؤسسة ذلك).

يحسم الكاتب ان أمريكا ستحافظ على مكانتها كدولة عظمى ولكن ما يحتاج الى تأكيد هو الى أي حد ستكون قادرة على التحكم بالمحيط السياسي وجعل الآخرين يفعلون ما تشاء. ويلاحظ المؤلف ان (اليقظة الاجتماعية زادت من حدة الشعور القومي في العديد من الدول الفقيرة الضعيفة، ومن شأن هذه التبعة الاجتماعية المتزايدة أن تجعل التدخل العسكري والحكم الخارجي أكثر كلفة) ص ١٦٥.

وفي مثل تلك الظروف يرى الكاتب ان القوة الايحائية ستكون أكثر حسما، ويؤكد (أن الولايات المتحدة لديها قوة ايحائية أكثر مما لدى البلدان الأخرى في النظام الدولي... وتعتبر الشركات متعددة الجنسية مصدرا آخر للقوة الايحائية.. حيث ٤٠٪ من كبرى الشركات متعددة الجنسية تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرا لها بالمقارنة مع ٢٦٪ في اليابان) ص ١٧٠، ١٧١. ويضيف الكاتب في ص ١٧٢ أن الثقافة الأمريكية هي أيضا مورد مفيد وغير مكلف نسبيا للقوة اللينة الايحائية. فقد صدرت أمريكا برامج

تلفزيونية تساوي سبعة أمثال ما صدرته بريطانيا (البلد الثاني بعد أمريكا). ومع أن الافلام الأمريكية لا تزيد نسبتها عن ٧٪ من الانتاج العالمي إلا أنها - وحسب احصاءات اليونسكو - تحتل نسبة ٥٠٪ من زمن البث العالمي.

وفي الفصل السابع يبذل الكاتب جهده ليؤكد ان التحديات الداخلية في أمريكا ليست خطيرة. وفي هذا المجال ينفي ما يسمى بتصلب الشرايين الاقتصادي. ويقول ص ١٨٢ (ان المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة ليست مشكلة تصلب شرايين اقتصادي أو انحلال داخلي بقدر ماهي مشكلة رضى زائد عن الذات في مواجهة التحديات الخارجية الجديدة). وينصح الحكومة الأمريكية بالاهتمام أكثر بالانتاجية والبحث والتطوير والتعليم والادخار لترتفع القدرة التنافسية الأمريكية. ويحث على الانفاق الفعال على الشؤون الخارجية للمحافظة على القيادة الرئاسية لأمريكا على صعيد العالم.

وبما أن الكتاب صدر قبل عاصفة الصحراء، فإن الفصل الثامن هو بيت القصيد في الكتاب، وقد جعل الكاتب عنوانه كما يلي: عوالم المستقبل والخيارات الأمريكية. ويقول المؤلف في مقدمة هذا الفصل (ومع أن الولايات المتحدة انتهجت استراتيجية كونية فعالة لأكثر من أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه السياسة تتعرض للاهتراء هذه الايام) ص ٢٠٣. أي لابد من تجديدها بنشاط عالمي فعال، وهو بذلك يؤكد ما قاله في المقدمة ص ١٠ (مما لا شك فيه ان الولايات المتحدة هي اقل قوة الآن في نهاية القرن العشرين مما كانت عليه في منتصف القرن).

ويحدد الكاتب الخيارات الأمريكية بأربع رؤى للمستقبل:

١- استمرار نظام القطبين الحالي أو احيائه بعد أن بدأ بالتهاي. وتقوم هذه الرؤيا عند المحافظين على اساسين. الاساس الاول عدم الثقة بالاتحاد السوفيتي وبسياسة غورباتشوف. والاساس الثاني هو الاعتقاد بأن نظام القطبين برهن على أنه وسيلة مفيدة جدا في تحقيق الاستقرار وتوزيع القوة في العصر النووي. ويرجع أصحاب هذه الرؤيا ان (عناصر من نظام القطبين سوف تستمر في

الوجود، خاصة على المستوى العسكري) ص ٢٠٥. وهذه الرؤيا تفرض احتياطاتها على أمريكا.

٢- سيادة نظام متعدد الاقطاب، وتنبأ بذلك فيكون في عام ١٩٧١، وفي الثمانينات تنبأ هنري كيسنجر بتآكل سيطرة القوتين الاعظم في التسعينات وقال: (سوف يكون لدينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين والهند وأوروبا. كلها ستكون قوى سياسية واقتصادية وعسكرية في الوقت نفسه). ويرى اصحاب هذه الرؤيا أنه إذا لم تحافظ أمريكا عن كونها القائد المعتمد والمعترف به لنادي الاقطاب هذا ستكون الكارثة على أمريكا وعلى العالم حيث سيشتعل اليابانيون (بأن عليهم أن ينهضوا بأعباء الامن الخاصة بهم، والصينيون يخشون اليابان المسلحة أكثر مما يخشى الروس ألمانيا المسلحة نوويا) ص ٢٠٦.

٣- ظهور الكتل الإقليمية، وهذه رؤيا أخرى لتعدد الاقطاب، ويتخيل اصحابها أنه ستظهر ثلاث كتل اقليمية تجارية كبيرة وهي أوروبا مع ملحق افريقي، ونصف العالم الغربي الأمريكي، وشرقي آسيا.

٤- أما الرؤيا الرابعة فيسميها المؤلف رؤيا تعدد الحكم حيث (لا يظهر في عالمنا محور مهيمن من التحالف، أو العداء، وليس له مجموعة أو هيئة مركزية تتولى التوجيه والقيادة) ص ٢٠٨. ويرى بعضهم ان هذا النظام يشبه بنظام اقطاعي على مستوى العالم. وحسب هذه الرؤيا لابد أن تظل أمريكا الدولة الأقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى.

ويرى المؤلف وهو يناقش هذه الرؤى الأربع انه ليس من بينها ما هو حتمي، وفي نفس الوقت لا نستطيع استبعاد أي منها استبعادا تاما. وعلى كل فإن الرؤى الأربع - حسب رأي الكاتب - تفرض أن يهتم الأمريكيون بالبقاء على موارد قوتهم وتعبئتها من أجل الزعامة المباشرة أو غير المباشرة، وسيكون ذلك خدمة للاستقرار العالمي إذ (غياب أكبر دولة عن القيادة سوف يقلل من قدرة جميع الدول على مواجهة مشاكل الاعتماد المتبادل) ص ٢١٠.

وبما أن الكاتب يتوقع أن تكون اليابان في المنافس الاول لأمريكا فإنه يقدم لها النصيحة لما فيه خيرها وخير العالم وبالتالي مصلحة أمريكا فيقول ص ٢١١ (على اليابان ألا تتطلع الى أخذ مكان

الولايات المتحدة، بل أن تعمل معها على نحو وثيق كنائب للرئيس في النظام الدولي والمساعدة في ادارة تدهور امبراطورية الاتحاد السوفيتي).

أجل على اليابان أن تساعد في ادارة تفكك الامبراطورية السوفيتية. ويرى البعض ومنهم كاتبنا أن الانحطاط السوفيتي دليل على نجاح السياسات الخشنة لادارة ريغان. (ويدعو هؤلاء الى استراتيجية تلحق مزيدا من الضعف بالامبراطورية السوفيتية بواسطة المضي قدما في تطبيق نظرية ريغان التي تدعو الى التدخل المضاد في العالم الثالث، وزيادة الانفاق العسكري... بصرف النظر عما إذا كان الرأي العام سيؤازر مثل هذه السياسة أم لا) ص ٢١٢.

والكاتب يحذ ان يكون تطبيق نظرية ريغان عن طريق تشجيع القوى القومية كي تعمل هي نفسها لصالح الولايات المتحدة لا ضدها. ويرى الكاتب أن (القومية هي مقاوم فعال جدا ضد التوسع السوفيتي، حتى وإن كانت الانظمة القومية مناوئة لأمريكا أحيانا) ص ٢١٤.

ولمواجهة كل الاحتمالات يرى المؤلف ضرورة تحديث الحلف الأطلسي بإبعاده الثلاث: الردع باعتبارها وظيفته التقليدية، وتقوية التعاون الدفاعي لأوروبا الغربية في اطار الحلف، وتوسيع نطاق اهتماماته الى ما هو أبعد من الجانب العسكري. ويحث أيضا على حماية التحالف مع اليابان خاصة إذا أعاد الاتحاد السوفيتي جزر اليابان الأربعة لليابان.

ويقترح الكاتب ناقوس الخطر لأن اليابان نجحت في استغلال الحماية الحكومية لتطوير صناعات جديدة وتبعتها كوريا الجنوبية ودول أخرى. ويرى المؤلف أنه إذا واصلت هذه الحكومات سياستها هذه بدعم شركاتها مستهدفة الصناعات الأمريكية فستدمرها الواحدة تلو الأخرى (وستحيل الاقتصاد الأمريكي الى ما يشبه الجبهة السويسرية) ص ٢١٨.

ولكنه متفائل بالنسبة لمستقبل أمريكا فيقول (وهكذا فإنه إذا ما أدت المنافسة العالمية الى جعل الأمريكيين يتغلبون على مشكلة الرضى عن الذات، وكذلك على مشكلة ضيق الأفق، وإذا ما وفقتم للقيام باصلاحات داخلية ضرورية، فمن المرجح أن تستمر زعامة الولايات المتحدة للعالم حتى القرن الحادي والعشرين) ■



الافتعال، توحى بأن هدفها الحقيقي هو ما يمكن أن يخدم الحملة الانتخابية للرئيس بوش. وقد كان شبح كليتون يبدو مخيما على مخيلة بوش، وهو يحاول استرضاء واستدرا عطف اليهود، لدرجة جعلته يعلن منحه لضمان القروض استنادا على ثقة براين، ودون أن يوثق ذلك في اتفاق مكتوب. فقد كشف راين أمام المراسلين الاسرائيليين ان موافقة الرئيس بوش منح الضمانات "لاسرائيل" تعتمد في الاساس على تفاهم بين البلدين، وليس على وثيقة مدونة. وقد اشار راين الى انه يتعامل مع الرئيس بوش بوضوح وصراحة، حيث أكد له (ان) الحكومة الاسرائيلية الراهنة تتبع سياسة عرض الحقيقة الكاملة على الأمريكيين، وقد استثمر ذلك بعدم قدرته على التراجع عن التركة التي ورثها عن الحكومة السابقة، التي كانت سياستها تتعارض مع السياسة الأمريكية حول الاستيطان). حيث اوضح (انه اذا كان هناك الآن عشرة آلاف وحدة مكنية وبدايات بناء استيطاني. فاننا نقول لادارة هذا هو الوضع وهو غير قابل للتغيير) ويضيف (تؤكد ان في اسرائيل يوجد قانون، ويستحيل منع يهودي من الاستيطان اينما شاء). انها نفس عبارات شامير، ولكنها تأتي من موقع التوافق وليس من موقع التعارض مع السياسة الأمريكية. وهنا تكمن خطورة المرحلة.

٢- نتج عن شعور بوش بسد الثغرة في مجال السياسة الخارجية، باسترضاء راين، وضمان مسيرة السلام بمصداقيتها الخادعة، ان توجه اهتمامه نحو ساحة المعركة الرئيسية التي حقق فيها خصمه كليتون نجاحا باهرا، وهي المجال المحلي والاقتصادي. وكان الوزير بيكر اكثر ماعديه امكانية على ادارة الحملة الانتخابية للرئيس بوش بنجاح. وكانت بعض الاصوات في الحزب الجمهوري، تطالب بأن يتنحى كويل عن منصبه كنائب للرئيس ليتولاه بيكر بدلا منه. ولكن بيكر فضل ان يتولى الحملة الانتخابية بوصفه رئيس الوزراء، وهو يدرك انه يخوض حملة ترشيحه شخصيا لمنصب الرئيس في انتخابات عام ١٩٩٦، ونجاحه في هذه الجولة يضمن له النجاح في الجولة القادمة.

٣- تسلم لورانس ايجلبيرجر منصب وزير الخارجية بالوكالة. وهذا يعني ان ملف الشرق الاوسط ومسيرة التسوية تصبح من اختصاصه مباشرة. وعلى الرغم من عدم امكانية انقطاع بيكر عن عملية التسوية بشكل قاطع، الا ان التأثير الاكثر فعالية على نهج ايجلبيرجر، سيأتي من

خلال استاذة كينجر. ولكي ندرك طبيعة المواقف المتوقع تبنيها من قبل ايجلبيرجر، علينا ان نتذكر انه كان الرئيس المشارك من قبل الحزب الجمهوري في اللجنة الرئاسية التي صاغت تقرير (البناء من اجل السلام) وهو الدليل المرجعي للسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط. ويمكن ان نضيف امكانية تأثير آخر الافكار، التي طرحها كينجر في صحيفة واشنطن بوست الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢، قبل اسبوع واحد من لقاء بوش مع راين، والتي جاء فيها:

- ان طرفي النزاع لديهما الآن الحافز لتغيير مواقفهما السابقة. فعلى المدى المنظور، لن توجد دولة عربية رئيسية قادرة على شن هجوم عسكري ضد "اسرائيل"، او على تأييد سياسة قائمة على دبلوماسية المجابهة، بدون ان يتم التصدي لها خارجيا.

- يقف الجانبان الآن امام فرصة فادرة وضرورة لا بد منها. وعلى الفلسطينيين ان يدركوا ان "اسرائيل" وجدت لتبقى. واما "اسرائيل" فقد تعلمت من مدرسة الضغوط الأمريكية ان الجمود الذي تكون هي المسؤولة عنه، انما يؤدي الى تعرضها للعزلة الاخلاقية والسياسية والاقتصادية.

- لا يمكن التفاوض في هذه المرحلة على اتفاقية شاملة، تؤدي الى تسوية جميع الامور. فلا الفلسطينيين ولا الاسرائيليون قادرون الآن على اتخاذ القرارات بشأن الحدود. كما لا يمكنهما الاتفاق على مستقبل القدس.

"فاسرائيل" ليست على استعداد الآن للقبول بدولة فلسطينية ذات سيادة، بينما الفلسطينيون لا يمكنهم عقد تسوية نهائية، لتحقيق لهم دولة ذات سيادة.

- اذا كان السلام الرسمي غير ممكن الآن، فالتعايش السلمي امر ممكن. ويمكن التفاوض عليه اذا تحلى الطرفان بالحكمة.

- يتحتم على "اسرائيل" ان تسمح حكما ذاتيا حقيقيا لا كبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية، مع الحفاظ على الامور الامنية المعقولة. اما بالنسبة للفلسطينيين فهذا يعني القبول بما هو اقل من السيادة الكاملة، رغم ان هذا يعني ممارسة قدر كبير من السيطرة على جميع جوانب حياتهم المدنية. ويجدر بهم ان يكونوا حكماء الى درجة يفهمون فيها، انه اذا ماتحقق الحكم الذاتي فان التطور المقبل سيكون حتميا.

- ان المخاطر التي ستواجه "اسرائيل" من سيادة محدودة، اكبر من تلك التي ستواجه الفلسطينيين. وفي ضوء ان هناك احتمالا بأن تنقلب السيادة المحدودة الى

قنبلة موقوتة، فلا بد من ايلاء متطلبات "اسرائيل" الامنية اهتماما جديا. فيما ان اية وحدة حكم ذاتي قد تكتسب معالم سيادة متزايدة، فان حدود عام ١٩٦٧ لا تكفي لضمان امن "اسرائيل". لذلك فان المساحة التي يشملها الحكم الذاتي، لا بد وان لا تشمل المناطق الضرورية لامن "اسرائيل".

من الواضح ان طروحات كينجر، تستجيب بشكل واضح لمصلحة الكيان الصهيوني واستمرار هيمنته وسيطرته، كما انها تتفق مع التفسير الصهيوني لاتفاقيات كامب ديفيد، بحيث انها تجعل من الحكم الذاتي هدفا نهائيا لمسيرة التسوية، وهذا ما يمكن ان يكون اساس المناورة في جولة المفاوضات القادمة في واشنطن، ان كتب لها الانعقاد.

٤- لا احد يستطيع التكهن كيف ستكون نتيجة الانتخابات الأمريكية. فعلى الرغم من تفوق كليتون على بوش حسب استطلاعات الرأي العام الأمريكي الراهنة، فان الفترة الزمنية التي تفصلنا عن موعد الانتخابات، في الثالث من نوفمبر القادم، ستكون مليئة بالمفاجآت، التي يمكن ان تغير كثيرا في النتائج. ولا يجوز الاعتقاد ان الرئيس بوش ووزيره بيكر سيديران الظاهر للوضع الدولي. ويمكن للمفاجآت ان تظهر بشكل فاضح في النصف الثاني من شهر أكتوبر القادم بحيث تترك اثرها المباشر على الناخب الأمريكي. ولم يكن اهتمام بوش براين ومنحه ضمانات القروض بهدف الحصول على اصوات اليهود في امريكا، حيث تنصب هذه الاصوات في العادة وفي معظمها لمرشح الحزب الديمقراطي، ولكن الهدف هو اظهار مقدرة الادارة الأمريكية على المضي في مسيرة التسوية في الشرق الاوسط.

من خلال ما تقدم من مظاهر، فان الموقف الفلسطيني بشكل خاص والموقف العربي بشكل عام، لا بد له ان يحدد طبيعة الاستراتيجية التفاوضية في هذه المرحلة بشكل واضح. فالطرف الفلسطيني يشكل طرفا اساسيا ورئيسيا في مسيرة التسوية، بحيث ان قضية فلسطين هي جوهر قضية الشرق الاوسط، والشعب الفلسطيني يشكل جوهر عملية التسوية ومسيرتها. وحيث ان من مصلحة الشعب الفلسطيني ان تسير الامور باتجاه تحقيق اهدافه الوطنية، وتأمين مصالحه الحيوية، فلا بد من الحذر الشديد ومراعاة ما يلي:

١- ان تكون الخطوط الحمراء للثوابت، التي تشكل

سياج المصلحة الوطنية في هذه المرحلة، اكثر وضوحا من اي وقت مضى.

٢- لا يجوز ان يبدو الموقف الفلسطيني مجاملا لادارة الرئيس بوش ومشاركها في سياسة المصادقية الخادعة، بالتراجع عن ثوابته، وبما قد يوحي بالمساهمة الفلسطينية في انجاح الرئيس بوش في الانتخابات القادمة، على امل ان يتم تعويض ذلك مستقبلا. لان نجاح بوش، ان حصل، لن يرفع على الضغظ على "اسرائيل"، لمصلحة موقف فلسطيني، تم التراجع عنه فعلا. واذا كان النجاح حليف كليتون، فان حد التراجع قد يزداد بالضغط على الموقف الفلسطيني، لاعتبارات نفسية لادارة الجديدة.

٣- ان اوضح الثوابت واكثرها بروزا، هو موضوع الزام الادارة الأمريكية بتعهداتها حول موضوع ضمانات القروض، وموقفها من الاستيطان. ان الموقف الفلسطيني المبني، يجب ان يتطرق دائما من رفضه للسياسة الأمريكية، التي تدعم الهجرة اليهودية المكثفة من اي مكان في العالم الى فلسطين المحتلة. فالآلاف والملايين من هؤلاء المهجرين، ومخططات تهجيرهم الى فلسطين، انما يشكلون خطرا مستقبليا على المنطقة كلها. ولهذا فان رفضنا لمنح امريكا ضمانات قروض لتسهيل توطين المهجرين اليهود على اي جزء من فلسطين المحتلة، هو موقف ثابت. وقد تعهدت امريكا بعدم دفع هذه الضمانات لتوطين المهجرين اليهود في الارض المحتلة عام ١٩٦٧. والتزام امريكا بتعهداتها، يجب ان لا يتطرق من نظرة انتخابية راهنة، وانما من نظرة استراتيجية لمسيرة السلام، ولدور امريكا الوسيط والراعي فيها. فالوسيط المنحاز يتحول الى خصم، وما أصعب الجمع بين صفتي الخصم والحكم في الراعي والوسيط.

٤- يجب ان تفهم امريكا، ان الممر الاجباري الذي تم تحيين بعض شروطه المجحفة اثناء السير فيه، يبدو نتيجة انحيازها وكأنه على وشك التحول الى طريق مسدود. وهنا يصبح من الواجب الوطني، ان يتم التراجع عن الخطر الداهم قبل استفحاله، وعلينا ان نجتمع الدول العربية في عملية السلام حول موقف واحد ثابت ومحدد من هذه القضية الخطيرة. وعلينا ان نتذكر ان القضية الفلسطينية باقية، وان الاجيال المناضلة متلاحقة، وان من يعرف كيف ومتى يتراجع، لكي يتفادى الهزيمة النكراء، هو الوحيد القادر على الاقدام لتحقيق النصر.

وانها لثورة حتى النصر





## لدليلة احفادها في كل المواسم

اسامة علي النجار

الرفض المنسوج من وجع الاصفاء وقهر الابعاد  
ومن جرح القلب النازف.

لجذورك يا وطني في عمق التاريخ ترانيم  
تفني لاسامة وهو يودع اخر طلقاته.. ويقبل  
بارودته.. ويظل يقاتل حتى يلمس وقع خطاه  
على عنق المحتلين.. ويرى شمشون صريعا  
متشحا برداء الزيف بالكذبة حتى تحرقه شمس  
الصدق.. شمس اسامة تعلن ان لدليلة احفادها  
في كل المواسم..

مواسم الكفاح المسلح منذ انطلاق العاصفة  
حتى النصر والفتح المبين..

لقد حسب "المستعربون" ان "ديديان"  
وشمشون اسمان لهما وقع الخوف على  
الاطفال.. وتناسوا.. ان تراث لدليلة يسكن في  
اعماق الاحفاد، يسلمهم بالحب وبالاامل  
ويفرش دريهم بالمجد النابع من وحي الاصرار  
على تحرير الارض.. وتحرير الانسان.. ورفع  
العلم الفلسطيني على اسوار القدس وجوامعها  
وكنائسها وعلى جبين الشمس..

لاسامة مجد التضحية واكليل النصر..

وله تاج الفخر

ومعا وسويا حتى النصر.

اسم يتألق في موسم زيتون الخصب،  
بسمته الغزاوية تهطل مرحا.. فرحا.. من عينيه  
تطل مواسم لدليلة.. تتجمع في زند فلسطين..  
تطلق عاصفة ورياحا تمطر عشقا عربي القلب..  
فلسطيني الوجه.. جميلا كالمهر الراض قيد  
السرّج.. الشامخ فوق الاعناق.. يتمختر كالاامل  
النوراني.. يصافح وجه الله.. ووجه القدس..  
براق.

يا احفاد لدليلة.. في غزة.. في القدس..  
وفي جبل النار.. يأتاكم اسامة.. بجيشه  
المؤمن يحمل مجد لدليلة ليمزق شمشون..  
يقف على صدر البغي.. ويرفض، يرفض ان  
يركع.. ويقاتل.. يصنع حربا.. يصرع شمشون  
ومجموعته الصهيونية.. يقتل.. يقتل حتى  
ينهد المعبد فوق الاعداء..

يا ثدي الارض الناشر عبق لدليلة في افواه  
الشوار.. لك عهد الثوار.. وعهد البأس الراسم  
تاريخ الوطن على وطن التاريخ.. يرسم وجه  
القدس على شمس الحق ويصرع طاغوت  
الخوف.. يقاتل بالحجر وبالسكين.. وترغد  
بارودته باللغة العربية..

يا وطني يأتيك الاطفال باغصان

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص. ب. 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل: 767599